العراقية تدعو المالكي للاستعداد لسقوط الأسد.. والحكومة تغير موقفها

الدباغ: يجب تغيير نظام سوريا بشكل جذري

اعتبر المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، امس الأربعاء، أن حكومته ليست مع النظام الحالي في سوريا، وفيما أكد أنه يجب أن يتغير بطريقة جذرية، أشار إلى أن العراق سيرحب بالتغيير الذي يحدثه الشعب السوري.
فيما قال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن على رئيس الوزراء ومنذ الآن تغيير خططه وسياساته استعدادا لما بعد التغيير في سوريا. في وقت أوضحت وزارة الخارجية العراقية بأن العراقيين في سوريا يتعرضون إلى أعمال عنف وعمليات ابتزاز من قبل "عصابات إجرامية"، متخوفة في الوقت نفسه من وقوع ترسانة الأسلحة النووية السورية بيد المعارضة، فيما وجهت الرابطة الوطنية للاجئين والمهجرين العراقيين نداءً إلى الحكومة العراقية، بتشكيل لجان للعمل على عودة العراقيين المقيمين في سوريا.

□ متابعة/ المدى

يأتي ذلك في وقت كشف مصدر في الخطوط الجوية العراقية عن إجلاء جميع العراقيين الموجودين في مطار دمشق.

وقال الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "موقف الحكومة العراقية ثابت ولم يتغير، ونحن مع الحرية لشعبنا الشقيق في سوريا وأن يختار نظام الحكم وشكله والرئيس الذي يريده"، مبيناً أن "العراق والمجتمع الدولي يحاولان توفير الآلية والظروف التي تمكن الشعب السوري من اختيار نظام الحكم الذي يريده".

وأضاف الدباغ أن العراق "ليس مع النظام الحالي، وأن النظام يجب أن يتغير بطريقة جذرية وهذا الأمر يخص الشعب السوري ولا يخصنا نحن"، موضحاً أن العراق "يساعد شعبنا الشقيق في سوريا ونحن لسنا ظلاً لأحد وموقفنا واضح ونقرأ الأمور بصورة واقعية في سوريا".

ولفت الدباغ إلى أن "التغيير يجب أن يكون في سوريا هو تغيير يحدثه شعبنا الشقيق"، معتبراً أن "هذا التغيير إذا جاء عبر السوريين فنحن نرحب به وبالتالي تأثيراته وتداعياته في المنطقة ستكون اقل فيما لو حدثت حالة فراغ في السلطة أو حالة انهيار للحكم".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر أكد، الثلاثاء (٢٤ تموز الحالي)، أن الحكومة العراقية لا تدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولكنها عارضت قاعدة جديدة في العمل العربي ابتدعتها قطر وأيدتها السعودية، معتبراً أنهما جمعتا من وصفهم بـ"المرتشين العرب" على اتخاذ قرار ضد رئيس تتعامل معه المنظومة الدولية.

وأعلنت الحكومة العراقية، الاثنين (٢٣ تموز الحالي)، رفضها لقرار الجامعة العربية الداعي إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، مؤكدة أن القرار سيادي وخاص بالشعب السوري حصراً.

وكان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وجه في دورته غير العادية المستأنفة التي عقدت، في (٢٢ تموز الحالي)، في الدوحة نداءً إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن السلطة على أن تساعده الجامعة العربية على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقنا لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سوريا وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

إلى ذلك أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور حاجة العراق ورئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ومنذ الآن إلى تغيير خططه وسياساته استعدادا لما بعد التغيير في سوريا، مشيرا إلى أن النظام السوري بات قريبا من النهاية وعلى الحكومة العراقية الاقتناع بذلك والعمل على حماية مصالحها وإتباع سياسة الحياد والخروج من التخندقات الإقليمية.

وقال عاشور في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه إن العراق سيكون أكثر المتضررين بزوال نظام بشار الأسد باعتبار سوريا كانت تمثل مفتاحا اقتصاديا للعراق، ونافذة على العالم، ومصدرا لكثير من المنتجات التي يفتقدها العراق بسبب سوء إدارته الاقتصادية، كما تعتبر سوريا ممرا لنسبة كبيرة من مياه نهر الفرات، وملاذا لمئات آلاف العراقيين الذين سيضطرون للعودة لبلدهم بسبب تردي الوضع السوري.

وأضاف أن بقاء الوضع متأزما بين العراق وتركيا، يضاف اليه تأزيم جديد مع سوريا ما بعد نظام الأسد، إضافة إلى عزلة العراق الدولية وعدم انفتاحه على جواره العربي، وتشنج علاقاته مع دول الخليج، سيجعل العراق في مأزق حقيقي، وعلى الحكومة ان تعيد قراءة خططها وسياساتها وتجعلها مستقلة تخص مستقبل العراق بالدرجة الأساس والخروج من التخندقات الإقليمية التي سلبت العراق حريته واستقلاله.

وأشار إلى أن أي تغيير في سوريا سيؤثر على اقتصاد العراق بشكل واضح، وربما سيشهد العراق صراعا جديدا مع حلف (سوري تركي)، لا يستطيع مواجهته مع ضعف ايراني يبدو واضحا بسبب العقوبات الدولية على طهران. ودعا عاشور الحكومة الى التنبه للمخاطر التي تحيط بالعراق وعليها إتباع سياسة خارجية فعالة مع الدول المؤثرة، وتغيير سياسة الخارجية العراقية، والإفادة من اصحاب العقول النيرة من السياسيين والخبراء وعدم ترك الأمور منقادة للتخندقات والمزاجات الشخصية في ادارة سياسة العراق ومصالحه.

وفي سياق متصل اكدت وزارة الخارجية أن العراقيين في سوريا يتعرضون إلى أعمال عنف وعمليات ابتزاز من قبل "عصابات إجرامية"، وفي حين دعت أطراف النزاع إلى عدم التعرض للعراقيين المقيمين هناك، اعتبرت إنهم يقيمون في سوريا بصورة مؤقتة ولا علاقة لهم بالأحداث الجارية.

وقالت الوزارة في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إنه "من خلال متابعة مجلس الوزراء لتطورات الأحداث الجارية في سوريا وأوضاع الجالية العراقية المقيمة هناك تبين بأن عدداً من المواطنين العراقيين يتعرضون إلى أعمال عنف وعمليات ابتزاز من قبل عصابات إجرامية غير معروفة لدينا".

وأعربت الوزارة عن أملها بـ"إيجاد حل سلمي للأزمة"، داعية أطراف النزاع في سوريا إلى "عدم التعرض للعراقيين المقيمين هناك كونهم ليسوا طرفاً في ما يجري وإنما هم ضيوف يقيمون في سوريا بصورة مؤقتة ولا علاقة لهم لا من قريب أو بعيد بالأحداث الجارية أو انحيازهم لأي طرف".

كما دعت الوزارة الجالية العراقية إلى "العودة الطوعية إلى الوطن نتيجة للأحداث الراهنة"، متعهدة بـ"تأمين كافة الوسائل اللازمة لعودتهم".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي دعا، في (٢٠ تموز الحالي)، جميع العراقيين في سوريا للعودة إلى العراق، مؤكداً الصفح عن جميع الذين اتخذوا مواقف سلبية ولم يتورطوا في سفك دماء الأبرياء، فيما شكل لجنة برئاسة وزير النقل هادي العامري لتسهيل عودة العراقيين من سوريا إلى بغداد، كما وضع طائرته الخاصة بتصرف اللجنة.

فيما وجهت الرابطة الوطنية للاجئين والمهجرين العراقيين، نداءً الى الحكومة العراقية، بتشكيل لجان للعمل على عودة العراقيين المقيمين في سوريا، وذلك لصعوبة الموقف هناك.

وقال رئيس الرابطة "المرتجى الكعبي"، في تصريح لـ"البغدادية نيوز"، أوجه ندائي إلى رئيس الوزراء "نوري المالكي"، بتشكيل لجان تساهم بعودة العراقيين من سوريا، حيث توجد عوائل لحد الآن لا تستطيع الخروج من مناطقها تستغيث بالحكومة وتقطعت بها السبل، حيث يتعذر عليها الوصول الى المطار، وخصوصاً في المحافظات، ومناطق اخرى بعيدة، مثل الحجيرة، والسفيرة، والذيابية، والحسينية".

واضاف الكعبي، أن "وفدا من الرابطة ذهب الى مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الواقع في كفر سوسة بدمشق، طلباً للنجدة، فجاء ردهم بالاعتذار، وقالوا لا نستطيع تقديم شيء للاجئين العراقيين"، مبيناً، "ان العراقيين اصبحوا ضائعين في سوريا، حتى قسما منهم لا يملك أجرة نقله الى المطار، حيث تلكفه اجرة التاكسي ١٠٠ دولار، او أكثر".

وبيّن، انه "يجب عليهم الذهاب الى السفارة العراقية للتسجيل ، وهذا عبء آخر يضاف، وفي الوقت الذي يصلون فيه الى المطار، فيجب عليهم ان ينتظروا من يوم الى يومين الى ان تمتلئ الطائرة بالركاب، وبالتالي سيكلفهم ذلك وجبات طعام، عادة تكون مكلفة".ودعا الكعبي المالكي الى "إصدار قرار بالعفو عن السياسيين المطلوبين، لان القسم الكبير منهم لا يثق من الرجوع الى بلدهم العراق، ويستثنى منهم طبعا ونحن معه جميع من تلطخت يداه بدم الشعب العراقي منذ عام ٥٨ ولحد هذه اللحظة".

وسبق أن دعت الحكومة العراقية، في (١٧ تموز الحالي)، رعاياها المقيمين في سوريا إلى المغادرة والعودة إلى البلاد بعد "تزايد حوادث القتل والاعتداء" عليهم، بعد ساعات على تسلم جثامين ٢٣ عراقياً بينهم صحافيان قتلوا في أحداث سوريا.

وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين، أمس الثلاثاء (٢٤ تموز الحالي)، عودة سبعة آلاف عراقي من سوريا خلال خمسة أيام عبر منفذ الوليد الحدودي، فيما أشارت إلى أنها بصدد مخاطبة السلطات السورية عند انتهاء الأزمة لاستعادة أملاك مواطنيها.

الى ذلك اعلن مصدر في الخطوط الجوية العراقية، امس الاربعاء، عن اجلاء جميع العراقيين الموجودين في مطار دمشق.

وقال المصدر إن "الخطوط الجوية نقلت جميع العراقيين المتواجدين في مطار دمشق ولم يتبق احد منهم".

وأضاف المصدر أن "الخطوط الجوية العراقية قامت بأكثر من اربعين رحلة نقلت فيها ٥٠٠٠ عراقي".

وخصص العراق عشرات الشاحنات لنقل مواطنيه الراغبين بالعودة، كما خصص عددا من الطائرات لنقلهم جوا وبشكل مجاني.

لاجئون سوريون

الدباغ

من جانب آخر قالت الحكومة العراقية، يوم أمس، إنه يخشى أن تحصل قوات المعارضة السورية على الأسلحة الكيماوية والطائرات، مشيرا إلى انه لا يستبعد أن يتم استخدامها ضد المقدسات الشيعية وضده.

وعبر العراق مرارا عن خشيته من أن السقوط المحتمل للأسد قد يسهم في صعود إسلاميين متطرفين إلى السلطة. وتؤيد بغداد بقاء النظام الحالي في السلطة.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية النائب حاكم الزاملي في حديث لـ"شفق نيوز" إن لجنته "ستصدر توصيات وأمور مهمة ستطالب من خلالها الحكومة العراقية والجهات الأمنية بوضع خطة امن وطني إستراتيجية لمعالجة ما يجري في سوريا".

وأضاف الزاملي ان "سوريا لديها ترسانة من الأسلحة ولديها أسلحة كيماوية وطائرات ومنصات إطلاق صواريخ بعيدة المدى".

واستطرد "إذا وقعت هذه الأسلحة بيد جهات متشددة وتحمل الفكر التكفيري نخشى ان تستخدم هذه الأسلحة ضد الشعب العراقي او تستخدم لتهديم المراقد المقدسة".

وأقرّت سوريا رسميا لأول مرة بامتلاكها أسلحة كيماوية وقالت إنها ستستخدمها ضد أيّ تدخل غربي.

وعلى صعيد ذي صلة قال قائممقام راوه عثمان تمير الراوي أنه تم تشكيل خلية إدارة أزمة دخول اللاجئين السوريين إلى منطقة القائم الحدودية بتوجيه من محافظ الانبار قاسم الفهداوي.

وقال الراوي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس الاربعاء "لاحظنا خلال ذهابنا إلى المنفذ الحدودي في منطقة القائم دخول ما يقارب "٤٠٠ "لاجئ سوري إلا إن ما رأيناه هو عدم تنظيم عملية الدخول بالصورة التي تيسر أمر هؤلاء اللاجئين".

وأضاف إن "اللجوء أمر معرف بالقانون الدولي من حيث تعريفه كلاجئ وكيفية التعامل معه أو الواجبات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في كيفية التعامل معهم"، منوهاً إلى أن "أتباع الأسلوب العادي مع اللاجئين وكأنهم مسافرون عاديون لا يجوز ولا يصح"، موضحاً أنه "يتم طلب جواز السفر والمستمسكات الأخرى وهذا بحد ذاته سيضفي طابعا غير مرن"، مشدداً على "ضرورة التعامل مع الموضوع بإنسانية غاية في المرونة مع عدم إهمال الجانب الأمني في المسألة".

وأشار الراوي "أننا نقترح في بداية الأمر ومع دخول اللاجئين السوريين تسجيل أسمائهم بقوائم خاصة، ومن ثم التوجه المباشر إلى الباصات لنقلهم إلى معسكر اللاجئين"، مبدياً أمله بأن "تسير الأمور بصورة أحسن وأكثر مرونة بما يسهل استقبال هؤلاء النازحين"، داعياً المنظمات الإنسانية بالتوجه إلى "منفذ القائم للمساهمة في حل هذه الأزمة الإنسانية المهمة".

فيما أعلنت دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك، أمس الأربعاء، عن لجوء أكثر من ١١ ألف سوري إلى إقليم كردستان منذ اندلاع أعمال العنف في بلادهم، مؤكدة أنها تستعد لتوسيع مخيم دوميز لاستقبال عدد أكبر من اللاجئين. وقال مدير الدائرة عبد الله محمد حمو في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تدفق اللاجئين السوريين إلى محافظة دهوك مستمر"، مؤكداً أن "عدد الوافدين إلى إقليم كردستان بلغ حتى الآن أكثر من ١١ ألف سوري".

وأضاف حمو أن "الدائرة تعمل حالياً مع الأمم المتحدة على توسيع مخيم دوميز للاجئين السوريين"، مبيناً أنه "تم اتخاذ هذا الإجراء تحسباً لإيواء عدد أكبر يصل إلى ٧٠٠ أسرة".

وكانت مديرية الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك أعلنت، في (٢١ تموز ٢٠١٢)، عن وصول تسعة آلاف لاجئ سوري إلى إقليم كردستان، فيما أكدت استمرار تدفق السوريين بنحو ٥٠ لاجئاً يومياً.

وتشير إحصاءات مؤسسة الهجرة والمهجرين التابعة لوزارة الداخلية في حكومة كردستان إلى أن ٥٠٠ عائلة و٤٣٦ شاباً أعزب من الطلبة والعمال يسكنون حالياً في مخيم دوميز، لكنها لا تشمل غير المسجلين الذين لجأوا إلى مدن أخرى في الإقليم.

وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين، يوم الثلاثاء، عودة سبعة آلاف عراقي من سوريا خلال خمسة أيام عبر منفذ الوليد الحدودي، فيما أشارت إلى أنها بصدد مخاطبة السلطات السورية عند انتهاء الأزمة لاستعادة أملاك مواطنيها.

وأعلن مجلس محافظة الأنبار، يوم الثلاثاء أيضاً، عن دخول أول وجبة من اللاجئين السوريين إلى المحافظة عبر منفذ الوليد الحدودي، بعد يوم على موافقة رئيس الحكومة نوري المالكي بفتح الحدود العراقية أمامهم، مبيناً أن غالبيتهم من الأطفال والنساء، كما أعلن مجلس ناحية ربيعة التابعة لمحافظة نينوى بدوره عن تجهيز مركزين لإيواء اللاجئين السوريين.

وقررت الحكومة العراقية، يوم الثلاثاء، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي وجه، يوم الاثنين الماضي، باستقبال اللاجئين السوريين على الأراضي العراقية وتقديم المساعدة لهم، بعد ساعات قليلة على مطالبة لجنة العلاقات الخارجية النيابية الحكومة بإعادة النظر بقرار عدم استقبال اللاجئين السوريين، الذي اتخذته الأسبوع الماضي حين أكدت أنها غير قادرة على استقبالهم لعدم امتلاكها خدمات لوجستية على الحدود بين البلدين، معتبرة أن النزوح باتجاه العراق يكاد يكون معدوماً بسبب بعد مدنه عن بعضها البعض ووجود الصحراء التي تشكل خطراً عليهم.

وتشهد سوريا منذ ١٥ من آذار ٢٠١١، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد عن ١٩ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف.

يذكر أن نظام دمشق تعرض ويتعرض لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية، كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه، إلا أن الحماية السياسية والدبلوماسية التي تقدمها له روسيا والصين اللتان لجأتا إلى استخدام حق الفيتو مرتين حتى الآن، ضد أي قرار يدين ممارسات النظام السوري العنيفة أدى إلى تفاقم النزاع الداخلي الذي وصل إلى حافة الحرب الأهلية، وبات يهدد بتمدد النزاع إلى دول الجوار الإقليمي، فيما قرر مجلس الأمن الدولي تمديد عمل بعثة المراقبين في سوريا لمدة شهر يبدأ من الجمعة ٢٠ تموز الحالي.

الدباغ : العراق ليس مع النظام الحالي، وان النظام يجب أن يتغير بطريقة جذرية وهذا الأمر يخص الشعب السوري ولا يخصنا نحن، وان العراق يساعد شعبنا الشقيق في سوريا ونحن لسنا ظلاً لأحد وموقفنا واضح ونقرأ الأمور بصورة واقعية في سوريا.

سوريا لديها ترسانة من الأسلحة ولديها أسلحة كيمياوية وطائرات ومنصات إطلاق صواريخ بعيدة المدى وإذا وقعت هذه الأسلحة بيد جهات متشددة وتحمل الفكر التكفيري نخشى ان تستخدم ضد الشعب العراقي او تستخدم لتهديم المراقد المقدسة .